The Council of Ministers passes the “Press and Publications” Draft Law on to the Ministers for assessment and review
Ramallah -

The Cabinet referred the draft law of “Press and Publications” to the ministers for “review and remarks” so the draft law will pass through the legal reading process in preparation for submission to the Council of Ministers in its pre-final stage before enacted by President Abbas" according to a statement issued by the Cabinet meeting on Tuesday.

Nael al-Qaryoti, legal adviser to the Council of Ministers, said that the draft law will be examined so to ensure it’s aligned with the Palestinian Basic Law and other related laws as well as conformed to signed treaties, that means going through the ratification procedures. He added "the Press and Publications draft law is considered a priority for the government; it will be carefully reviewed in three legal readings, once completed, the draft law will be transmitted to the Council of Ministers and finally relayed to President Abbas for ratification.
Deputy Minister of Information Mahmoud Khalifa said: featuring the Press and Publications draft law on the Cabinet meeting agenda of Tuesday demonstrates the government's willingness to develop media legislations and hence secure high level of media freedoms.

Ruba Abu Roqtti, Project Director in Internews who’s managing project: Strengthening Freedom Of Expression in the oPts, funded by the British Consulate General in Jerusalem, said that during a series of workshops over the past eight months, a draft law aligned with international treaties and conventions, and responsive to state-of-the-art technologies will perfectly serve freedom of expression in Palestine.”

The draft law has been subject for intensive review throughout series of workshops organized and led by “Internews” International media development agency, in cooperation with the Ministry of Information and a list of national and local entities, assembled within a “legal working group” created for this purpose.

End

مجلس الوزراء يحيل مشروع قانون المطبوعات والنشر الى الوزراء لدراسته
رام الله –

أحال مجلس الوزراء مشروع قانون المطبوعات والنشر الى الوزراء "لدراسته وابداء الملاحظات بشأنه، تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء واتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسات مقبلة"، وفق ما جاء في البيان الصادر عن جلسة مجلس الوزراء اليوم الثلاثاء.
وأوضح نائل القريوتي المستشار القانوني في مجلس الوزراء أنه سيتم دراسة المشروع والتأكد من انسجامه مع القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين الأخرى ذات العلاقة، وبعدها سيتم السير في عملية إقراره وفق الأصول".
واستطرد أن "المشروع يحظى بأهمية وأولوية لدى الحكومة، وسيتم دراسته وإنجازه وتنسيبه الى السيد الرئيس بعد عرضه بالقراءات القانونية الثلاث على مجلس الوزراء، بعد تلقي الملاحظات بشأنه من كافة الوزارات والمؤسسات والجهات ذات العلاقة".
وقال وكيل وزارة الاعلام محمود خليفة ان عرض مشروع القانون في جلسة مجلس الوزراء اليوم يؤكد حرص الحكومة على تطوير المنظومة القانونية لقطاع الاعلام والحرص على ضمان مستوى عال من الحريات الإعلامية.
وأضاف خليفة ان رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمدالله يولي قطاع الاعلام أهمية كبيرة، واعطى توجيهاته في غير مناسبة على توفير البيئة القانونية والمهنية الملائمة والمناسبة لعمل الاعلاميين ووسائل الاعلام، وإحالة مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء لإبداء الرأي والملاحظات من قبل أعضاء مجلس الوزراء تعني ان المشروع دخل في الاجراءات الرسمية والقانونية وبعد أخذ الملاحظات ودراستها وإعادة صياغة مشروع القانون سيتم عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب.
هذا وجرت صياغة القانون خلال سلسلة من ورشات العمل التي عقدتها مؤسسة "الانترنيوز" الدولية بالتعاون مع وزارة الاعلام وعدد من المؤسسات والهئيات الاعلامية والحقوقية المحلية ضمن مجموعة عمل قانونية اقيمت لهذا الغرض.
وقالت ربى ابو رقطي مديرة مشروع تعزيز المناصرة للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في فلسطين في مؤسسة "انترنيوز" الدولية والممول من القنصلية البريطانية العامة في القدس، بأنه جرى خلال سلسلة من ورشات العمل على مدى الشهور الثمانية الماضية الخروج بمشروع قانون للمطبوعات والنشر وذلك "لإيجاد مشروع قانون متناغم مع القانون الأساسي الفلسطيني والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وموائمة القانون مع التطورات التكنولوجية ووسائل الإعلام الحديثة".

من جانبها قالت ايمان الصباح المستشار القانوني في وزارة الاعلام ان الوزارة ستعقد ورشة عمل خاصة للصحافيين في الفترة القريبة القادمة لمناقشة مشروع القانون وتقديم المقترحات والملاحظات عليه، قبل اقراره بشكله النهائي، داعية الصحافيين الى استغلال هذه الفرصة للتعبير عن رأيهم وحاجاتهم ومصالحهم وتضمينها في القانون.